

اللاجئون السوريون: بين واقع القرارات وواقع الحال

د. عبدالحليم عبدالله - جامعة آرتوقلو - تركيا

خلال السنوات الخمس السابقة، تقطعت سبل الحياة بكثير من السوريين، ليس فقط من بقي منهم في الداخل، بل أيضاً الملايين الذين هربوا إلى دول مجاورة أو بعيدة، بحثاً عن الأمان، وهذه المأساة لا تخفى على أحد.

ومما لا شك فيه أن الحكومة التركية احتضنت القسط الأكبر من اللاجئين السوريين، وأنَّ القسط الأكبر من هذا المجموع البشري يعيش في ولايات الشريط الحدودي القريبة من الحدود السورية، وهم يعيشون حالة مؤقتة بانتظار الفرج، وعلى أمل العودة إلى بلادهم، لكن هذه الحالة المؤقتة طالت أكثر من المتوقع وتخللها أخطاء، وطفئت على السطح، ثم تطوّرت إلى مشكلات مع الشعب التركي المضيف.

وتشير إحصاءات سابقة إلى أن عدد اللاجئين السوريين في تركيا يصل إلى ما يزيد على مليونين، ما بين لاجئ ومقيم، وتبلغ نسبة اللاجئين السوريين من الرجال نحو 49.8%، ومن النساء نحو 50.2% و يبلغ عددُ للاجئين السوريين المقيدين رسمياً واللاجئين في مرحلة القيد داخل تركيا، نحو مليون و 667 ألف و 636 سوري، علماً أنَّ هذا العدد مرشَّح للزيادة كلَّ يوم. و يبلغ أعداد السوريين داخل المخيمات التركية نحو 224 ألف و 453. وعن أعداد السوريين المقيدين رسمياً خارج المخيمات، فتصل أعدادهم إلى نحو 443 ألف و 183 سوري.¹

وبشكل آخر: فقد أصبح عدد سكان السوريين في تركيا يشكّل 3.5% من عدد الشعب التركي. ويتوزع العدد بشكلٍ رئيس في الولايات الحدودية وإستنبول، وباقي الولايات بنسب قليلة، ومما لا شك فيه أنَّ هذا العدد الكبير الذي يعيش حالة مؤقتة بانتظار الفرج، ، وعلى أمل العودة إلى بلادهم، لكن هذه الحالة المؤقتة طالت أكثر من المتوقع وتخللها أخطاء، وطفئت على السطح، ثم تطوّرت إلى مشكلات مع الشعب التركي المضيف، وشكّلت تحدياً حقيقياً أمام الشعبين التركي والسوري والحكومة التركية أيضاً.

¹ <http://www.turkey-post.net/p-40178/>

وقد قامت الحكومة التركية مشكورة بالكثير للاجئين السوريين، وذلك الكثير من الصعوبات التي تواجه اللاجئين في تركيا، ومن ذلك إصدار تصاريح عمل وتحديد حدًا أدنى للأجور، وتأمين الطبابة والصحة، والتعليم في بعض المناطق .. إلخ، ربّما بحدود ما رصدت الحكومة من مشكلات، لكنّ كلّ ما قامت به الحكومة لم يُنهِ معاناة السوريين؛ إذ يوجد مشكلات أخرى لم يتم الانتباه إليها حتى الآن، وفي هذا البحث نلقي الضوء على بعض المشكلات التي تَوَرَّق الكثيرين.

ولعلّي أقدم بالقصة التالية كمدخلٍ لحديث عن مشكلات اللاجئين:

يتحدث خليل عن تجربته لـ"عربي21"، حيث وصل إلى ألمانيا منذ سبعة شهور وحصل على الإقامة بعد نحو ثلاثة أشهر، وهو يحاول منذ مدة الحصول على لَمّ الشمل لزوجته وأبنائه. يقول خليل: "حصلت على الإقامة بشكل سريع منذ أكثر من أربعة شهور، وبدأت بمعاملة لَمّ الشمل التي تتطلب الكثير من الأوراق، لكنّ بعض الأوراق المطلوبة لم تكن موجودة لدي، ولا يمكن إتمام المعاملة دونه، وبالتالي كان عليّ أن أحصل عليها من دوائر النفوس في مناطق النظام، وحاولت مرارا الحصول على تلك الأوراق عبر معارف لي يقيمون في مناطق النظام، فرفض معظمهم مساعدتي في ذلك كوني مطلوباً للنظام منذ بدايات الاحتجاجات الشعبية في سوريا، فكررت المحاولات بشتى الوسائل، إلى أن وصلت إلى أحد معقبي المعاملات الذي قام بدوره باستخراج الأوراق المطلوبة (في سوريا)، لكنه فشل في تصديقها، وأخبره الموظف أن اسمي معمم كمطلوب وخارج عن القانون، ولا يمكن له أن يصادق على تلك الأوراق. ولا زلت حائراً باحثاً عن الحل حتى اللحظة، وحاولت مرة تقديم أوراق "غير نظامية"، شبيهة بالأوراق المطلوبة، لكن السفارة الألمانية في لبنان رفضت استلام الأوراق من أسرته، حيث اكتشف الموظف أنها "أوراق مزيفة"، وأعطاه مهلة محددة لتأمين أوراق أصلية صادرة عن النظام، على الرغم من أنني أملك دفتر عائلة نظامي غير مزيف ومترجم للغة الألمانية، بحيث يعتبر كافياً لإثبات أن مقدمي طلب الفيزا هم زوجتي وأطفالي، إلا أن الموظفين في السفارة (الألمانية) يصرون على إخراج قيد عائلي صادر عن سجلات النفوس (في سوريا)". وتابع متسائلاً: "كيف يطلبون مني أوراقاً صادرة عن النظام وأنا أصلاً خرجت من سوريا وأصبحت لاجئاً؛ لأنني مطلوب من كل السلطات الأمنية التابعة له وهم يعلمون بذلك؟"²

² <http://arabi21.com/story/882057/> دول-اللجوء-تطالب-السوريين-بوثائق-صادرة-عن-النظام-حصراً

وعندما بدأت بهذا البحث ذهبتُ إلى مديرية الهجرة وقابلت الموظف المسؤول، وأخبرته أنني بصدد البحث في مشكلات اللاجئين الإدارية، فأخبرني أنه لا يوجد مشكلات على الإطلاق... إلا مشكلة جواز السفر، والحقيقة أن مشكلة جواز السفر، مثل مشكلة مرض السكري، الذي يختبئ خلفه كل من: عدم تخثر الدم، والضغط، وضعف البصر، وأمراض الكلى التي تتطور حتى تصل إلى حدّ الفشل الكلوي، وتورم الأطراف، وتصلب الشرايين، ونوبات القلب.

وفيما يلي رصدٌ لجانب من المشكلات التي أحصيتها، وأظنُّ أنّ ما يقال عن مشكلات السوريين في تركيا يقال عن مشكلاتهم في الدول الأخرى أيضاً.

مشكلة جوازات السفر والوثائق الرسمية

يواجه اللاجئين السوريون في بلدان اللجوء صعوبات جمّة في توثيق أحوالهم الشخصية، ومعاملات كثيرة منها: لمّ شمل عائلاتهم، ويتمثل جانب منها بالأوراق والوثائق المطلوبة، لا سيما أن بعض هذه الوثائق الرسمية يُشترط أن تكون صادرة عن مؤسسات النظام السوري ودوائره الحكومية، وهو ما ليس متاحاً للكثير من السوريين، ومن ذلك جواز السفر.

ويشير "عرفان" إلى أن العديد من الدول لم تعد تمنح أسرة اللاجئ وثائق سفر مؤقتة لاستخدامها في رحلة لمّ الشمل، بل بدأت السفارات، ومنها الألمانية، تطالب اللاجئ السوري بالحصول على جوازات سفر لكل أفراد عائلته، حتى تتم الموافقة على لمّ الشمل، وهذه الجوازات من أين ستصدر؟ بالتأكيد ليست من جوازات المعارضة السورية، بل هم يصرون على أن تكون من إصدار النظام. "ويقول: "إنّه يمكن تأمين جوازات سفر لأفراد أسرتك، ولكن السماسرة في دمشق يطلبون 2000 دولار على كل جواز، وبالتالي فإن زوجتي وأطفالي الخمسة يحتاجون حوالي 12 ألف دولار ثمن جوازات"، مضيفاً: "يبدو أن لمّ شملنا لن يكون هنا، بل سيكون قريباً في تركيا؛ لأنني سأعود إن لم أجد حلاً في القريب العاجل"، وفق قوله³.

مشكلة توثيق الأحوال الشخصية

بحسب ميثاق الأمم المتحدة، الخاص بحقوق اللاجئين، والصادر عام 1950، لا يوجد أي بند يشير إلى كفالة حقوق اللاجئين المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية. وبغض النظر عن أن الحكومة التركية أطلقت تسمية "ضيوف"، وليس "لاجئين"، على السوريين المقيمين على أراضيها، فإنه حتى

³ <http://arabi21.com/story/882057/دول-اللجوء-تطالب-السوريين-بوثائق-صادرة-عن-النظام-حصراً>

صفة اللجوء، وما يترتب عليها من حقوق، لا تعالج هذا النوع من المشاكل. فالنظام الأساسي لـ"مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، يكفل لكل لاجئ حق الحياة والحماية من أي خطر يهدد حياته، بالإضافة لضمان حرية ممارسة معتقداته وشعائره الدينية فقط.⁴

المناسبات كالزواج والطلاق والولادات

تنص الفقرة "ب" من المادة السابعة لـ"وثيقة حقوق اللاجئين" على التالي: "تتعترف السلطات في الدولة، التي يقيم فيها اللاجئ الحاصل على إقامة رسمية في تلك البلد بذات الحقوق والواجبات التي تتجم عن التمتع بجنسية البلد".

وبناء على تلك الفقرة، هل يستطيع السوري الحاصل على إقامة رسمية في تركيا اللجوء إلى القضاء التركي؟ وهل يتم تطبيق قانون الأحوال الشخصية التركي في الفصل وفي حل هذه المشاكل؟ يجيب المحامي التركي طرغان دازور على ذلك بالقول: "بالنسبة للسوريين المقيمين، أي الحاصلين على إقامة في الدولة التركية، فتتم معاملات الزواج والطلاق في المحاكم التركية، وفق قانون الأحوال المدنية التركي. أما بالنسبة للسوريين المقيمين خارج المخيمات، وبطريقة غير شرعية، فلا يوجد أي قانون يحكم، لأنهم بالأصل غير مسجلين في سجلات اللاجئين والمقيمين". وفي ما يتعلق بالسوريين داخل المخيمات، يوضح المحامي التركي: "هؤلاء لا يمكن معاملتهم معاملة من يملك إقامة رسمية، فهم لاجئون ولهم قوانين خاصة بهم، فأغلب حالات الزواج والطلاق تتم داخل المخيم بـ"ورقة" يعقدها رجل دين، وطالما أنهم لاجئون لا يمكنهم تثبيت عقود زواجهم في المحاكم التركية".⁵

وهذا يعني باختصار: أنه لم ينتبه إلى هذه القضية، وبالتالي لا يوجد لها توثيق.

ولعلّ هذه المشكلة من أكبر المشاكل التي تواجه اللاجئين السوريين داخل تركيا، هي مشكلة القيد والتوثيق للأحوال الشخصية التي تطرأ على حياتهم، فحالات الزواج والطلاق والولادات وكذلك الوفاة كلها حالات تفتقر إلى التوثيق الرسمي الحكومي، إلا في حدود نادرة جدا وهي لندرتها لا تُسكّل شيئا.

والبداية بمشكلة الزواج:

⁴ <https://www.alaraby.co.uk/society/2014/5/5/الاحوال-الشخصية-للاجئين-السوريين-شتات-الروح>

⁵ <https://www.alaraby.co.uk/society/2014/5/5/الاحوال-الشخصية-للاجئين-السوريين-شتات-الروح>

وفي السنوات الخمس المنصرمة حدثَ الكثير من حالات الزواج، وبقي توثيق هذه الزيجات يقتصر على عقدٍ شرعي عن طريق رجل شرعي يحفظ صيغة العرض والقبول، وبعض الأحيان يدوّن هذا العقد في ورقة لا قيمة لها من دون التسجيل الرسمي المعترف بهذه الواقعة.

أمّا التوثيق الرسمي في تركيا فيكون إمّا عن طريق القنصلية السورية في إسطنبول أو عن طريق البلديات التركية، وهو في كلا الحالتين يحتاج أول ما يحتاج إلى جوازات السفر بالإضافة إلى شروط وأوراق ورسوم تتعدى حاجز الألف ليرة تركية.

وبالنسبة للسوريين المقبلين على تثبيت الزواج عليهم اتباع الخطوات التالية:

1. استخراج إخراج قيد من سوريا مصدق من وزارة الخارجية .. أو .. شهادة عازب من القنصلية السورية في اسطنبول .. للعروسين
 2. ترجمة إخراجي القيد إلى اللغة التركية لدى ترجمان محلف
 3. تصديق إخراجي القيد المترجمين والاصليين لدى كاتب العدل (نوتر)
 4. تصديق إخراجي القيد الأصليين لدى القنصلية السورية
 5. تصديق إخراجي القيد الأصليين لدى والي اسطنبول
 6. يجب أن يكون تاريخ دخول العروسين إلى تركيا لم يتعد 3 شهور ولا تنفع الإقامة او الهوية التركية
 7. ترجمة جوازات السفر إلى اللغة التركية " الصفحة الأولى والصفحة الثانية " لدى ترجمان محلف، وتصديق صور الجوازات المترجمة لدى كاتب العدل (نوتر)
 8. صورة شعاعية
 9. تحليل دم .
 10. استخراج عقد إيجار منزل مصدق من كاتب العدل (نوتر)
 11. إحضار صور شخصية لكل من العروسين
 12. رسوم عقد القران في البلدية 569 ليرة تركية
- وبعد دفع الرسوم وتسليم الأوراق يتم اعطاء موعد لاستلام دفتر العائلة⁶.

الطلاق:

⁶ <http://www.nasaem-syria.fm/moduls/pageitems/newspage.aspx?ProdId=451>

مثلما أسلفنا بالحديث عن واقعة الزواج وعدم التوثيق الرسمي، نتحدث عن واقعة الطلاق، ففي السنوات الخمس المنصرمة حدثت واقعات طلاق من دون توثيق رسمي في أية دائرة أحوال مدنية، وهذا الأمر يترتب عليه ما يترتب من حقوق والتزامات مادية ومعنوية، كواجب الإنفاق على الأولاد من قبل أبائهم، وحق المطلقة في زواجٍ آخر، وخروجها من توزيع الإرث... وما إلى ذلك، فإذا ما كانت الزوجة متزوجة من قبل بزواج رسمي مقيد، ووقعت واقعة الطلاق بشكل غير رسمي، فهي بحكم الشرع مطلقة تستطيع أن تتزوج فور انتهاء عدتها الشرعية، لكنها من حيث القانون والإجراء الرسمي لا تستطيع ذلك لأنها في حكم المتزوجة في واقع الإجراءات والوثائق الرسمية، وإن فعلت تكون كمن تقوم بتعدد الأزواج، فضلاً عن أن بعض الأزواج - لأنه يعلم أن طلاقه من دون توثيق - ينكر طلاقه، وقد حدثت مثل هذه الحالات.

وفي وزارة العدل، التي أنشئت مؤخراً في الحكومة السورية المؤقتة، لا يوجد أي قانون فاعل للأحوال الشخصية والمدنية، خاص باللجوءين السوريين حتى الآن.

"ولدى الاستفسار من المكتب الإعلامي للوزارة، عما إذا كانت هناك رؤية مستقبلية لضبط وقوننة هذه المشاكل، جاء الرد بأن "وزارة العدل كلفت مؤخراً بمباشرة العمل بالسجل المدني، وإنشاء مكاتب قانونية تدير شؤون السوريين المتعلقة بهذا الخصوص. وسيكون من ضمن مهام الوزارة، تنظيم هذه الوقائع وتوثيقها، وممارسة دورها في ضمان حقوق الأطراف كلها".⁷

الولادات:

في ظل ما تقدّم غياب آلية التوثيق والقيّد، ومن خلال الرصد السابق لصعوبات توثيق واقعات الزواج والطلاق، تبرز عندنا مشكلة أكبر وأخطر وهي مشكلة الولادات الجديدة، والسؤال الذي يراودنا: لماذا تعد هذه المشكلة هي الأخطر؟ وبم تختلف عن سابقتها؟

والجواب بسيط ويسير: وذلك لأن البالغين الذين تزوجوا أو انفصلوا عندهم إثباتات قيد أو على الأقل هوية شخصية، أو أي شيء يثبت أنهم كائنات حية من ذوي الجنسية السورية، أمّا مواليد الخارج فيفتقرون إلى كل ما يثبت أنهم مولودون أصلاً، إذن هم في حكم المعدوم أصلاً. وهذه المشكلة تخصّ جميع السوريين المتزوجين قديماً أو المتزوجين حديثاً في بلدان اللجوء الذين يفكرون بالإنجاب، أو حدث عندهم الحمل والإنجاب دون أن يفكروا فيه أو يخططوا له،

⁷ <https://www.alaraby.co.uk/society/2014/5/5/الاحوال-الشخصية-لللاجئين-السوريين-شتات-الروح>

وفي إحصاءات للأمم المتحدة قبل سنتين أكّدت ولادة حوالي 50 ألف طفل في دول الجوار، وأنّ 70% من مواليد لبنان لا يملكون حتى شهادة ولادة، وأنّ الذين وُلدوا في تركيا لا يحملون من إثبات إلا بطاقة اللجوء التركية الكيملك، وإذا ما أضفنا إلى هؤلاء الأطفال الذين وُلدوا في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وهم في نفس الحكم من حيث التوثيق والقيّد المدني، وكذلك الأطفال القصر الذين انفصلوا عن ذويهم بسبب الوفاة أو الضياع، وإذا ما أضفنا إلى ذلك تتالي السنوات ودوام الصراع وأعدنا الحسابات مرة أخرى اتجاه الفئات الطفلية الثلاثة: المولودون في الخارج والمولودون في الداخل خارج سيطرة النظام، والأطفال القصر الفاقدين لذويهم، شعرنا أننا أمام كارثة إنسانية تهدد جيلاً كاملاً بحرمانهم من الجنسية.

وهؤلاء الأطفال غير المسجلين معرضون بشكل خاص لانعدام الجنسية، وسيفتقرون إلى الأدوات الأساسية التي تثبت انتماءهم، وقد يُحرمون أيضاً من الرعاية الصحية والتعليم، والحصول على الوظائف مستقبلاً. وهم يواجهون الآن خطراً متزايداً من الاستغلال، كاستغلالهم في تجارة الجنس أو التبنّي غير القانوني أو عمالة الأطفال.⁸

ففي تقرير جديد نشرته الأمم المتحدة جنيف - قالت فيه: إن طفلاً بدون جنسية يولد كل 10 دقائق في العالم، وأن المشكلة ستتفاقم مع أزمة المهاجرين واللاجئين الناجمة عن النزاع في سوريا⁹.

وفي حين أن تقدير حجم المشكلة يتسم بصعوبة بالغة، فإن الأرقام المتاحة ترسم صورة تبعث على القلق. فزهاء 900 طفل يولدون شهرياً في مناطق دير الزور الخاضعة لسيطرة داعش، كما أفادت مصادر طبية. ولا يمكن لأي من هؤلاء أن يحصل على وثائق تعترف بها السلطات السورية أو سلطات البلدان الأخرى .

وأن هناك زهاء 750 ولادة شهرياً في المناطق المحررة، ولا يُسجل أي طفل منها لأنّ قلة من العائلات تحاول السفر إلى مناطق النظام في لحظة الولادة من أجل الحصول على وثائق رسمية للطفل.¹⁰

⁸ <http://www.unhcr-arabic.org/545cda746.html>

⁹ <http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488>

¹⁰ <http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html>

وأعلن مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنتونيو غوتيريس: "أن زهاء مليوني سوري دون سن الثامنة عشرة مهددون بأن يصبحوا جيلاً ضائعاً، وأن ما يربو على 100 ألف طفل ولدوا في المنافي يواجهون خطر البقاء بلا جنسية."¹¹

علما أن التوقعات تفيد بأن عدد الولادات خلال سنتين قد يصل إلى مليون طفل سوري في لبنان¹²

ويرى الحقوقي عماد الحاج أنّ لحلّ الأمر لا بدّ أن تتحرّك الحكومة السوريّة المؤقتة وأن تعمل على تشكيل دوائر للأحوال المدنيّة في المخيمات السوريّة وضمن المدن التركيّة الحدوديّة لتسهّل على السوريين مراجعتها.

ويضيف الحاج "المشكلة لا تقتصر على إثبات شهادات الولادات فحسب إنما تمتد إلى أمور كثيرة أخرى مثل تسجيل عقود الزواج وسند الإقامة وشهادات الوفاة... الخ، وهذا الأمر حلّه جداً بسيط فهناك حقوقيون كثيرون عاطلون عن العمل، لماذا لا يتم توظيفهم وبنفس الوقت إنجاز الخدمات الإداريّة للسوريين، بدل الذهاب لمناطق النظام"¹³

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هي المشكلة في تسجيل الولادات الجديدة؟

والجواب معروف للجميع، وهو أنّ الدول المضيفة تطالب اللاجئين السوريين، بشهادة زواج رسمية لتسجيل ولادة الطفل، فضلاً عن وثائق أخرى، كدفتر العائلة وجوازات السفر، بالإضافة إلى رسوم التسجيل التي تفوق الطاقة.. إلخ، وكأنّهم أتوا للسياحة والمفروض أن يكون قد اصطحبوا معهم كل شيء، لكن حقيقة الأمر أنّ بعض السوريين الذين تزوجوا خلال النزاع وهم لا يمتلكون مثل هذه الوثائق، وبعضهم تركها في البيت في رحلة الفرار وبعضهم فقدها تحت أنقاض بيته المدمر، وبعضهم فقدها على الطريق، وكثير منهم لا يملك كل هذه الوثائق أصلاً، فأصبح أولئك وعائلتهم عديمي الجنسية والذين يعرفون في الأردن بـ"المكتمين"¹⁴.

ولفتت كورنتي فيلبس من لجنة الإنقاذ الدولية إلى أن زيجات تُعقد في سوريا من دون توثيق رسمي، لأنها زيجات دينية، وليست مدنية، وبالتالي لا تعترف بها الحكومات. وقالت فيلبس لصحيفة كريستيان ساينس مونتر "إن هذا يعني أن أي طفل يولد نتيجة مثل هذا الزواج لا يحصل على

11 <http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html>

12 <http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488>

13 http://www.orient-news.net/ar/news_show/82704

14 <http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488>

شهادة ميلاد صحيحة تبين أصله العائلي، ويمكن أن يقع في منطقة رمادية، حيث يُعد غير شرعي أو تحت وصاية الدولة¹⁵ .

وأكد هذا الأمرَ رئيسُ مديرية شؤون المخيمات في الأردن وضاح الحمود، فقال: "إن توثيق الولادات الجديدة للاجئين السوريين في المخيم يحتاج لتوثيق عقود الزواج¹⁶

وقد صعد وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل من تشديد الإجراءات، فطالب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في وقت سابق بـ"التوقف عن تسجيل الأطفال السوريين الذين يولدون في لبنان"، ما يسلط الضوء على الواقع الإنساني والقانوني للاجئين السوريين إلى لبنان، الذين انتهت صلوحية إقامات القسم الأكبر منهم، وبات انعدام الجنسية يتهدد أطفالهم أيضا.

وأشار التقرير المشار إليه سابقا إلى أن الأطفال في سوريا يستطيعون الحصول على الجنسية من خلال آبائهم، ولكن الحرب الأهلية أجبرت أكثر من أربعة ملايين طفل على الفرار من بلادهم وخلفت 25 % من العائلات اللاجئة من دون أب.¹⁷

ومعظم اللاجئين يعرفون هذه العواقب ولذلك يلجأون إلى ما يستطيعونه لحل هذه المعضلة لأبنائهم، ولذلك يُعرض بعضهم أنفسهم لمخاطر هائلة لأنهم غير القادرين على الحصول على شهادة ميلاد قانونية في البلد المضيف، كأن تقوم بعض الأمهات بتهريب أطفالهنّ الحديثي الولادة عبر الحدود إلى سوريا بهدف تسجيلهم كما لو كانوا قد وُلدوا هناك، وقالت نساء أخريات إنّ أزواجهنّ أو أفراداً آخرين من عائلاتهنّ عادوا إلى سوريا ليحاولوا الحصول على الوثائق التي يحتاجون إليها لتسجيل أولادهم الحديثي الولادة، وبعضهم لم يعد بعد.¹⁸

ومن الخيارات أيضا: شراؤها عن طريق السماسرة والتزوير، ومن الإمكانيات المتاحة تسجيل المولود في تركيا على أنه ولد في الشطر الخاضع لسيطرة النظام من حلب. ويقول آباء إن العملية تكلف

¹⁵ <http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html>

¹⁶ <http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488>

¹⁷ <http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html>

¹⁸ <http://www.unhcr-arabic.org/545cda746.html> بقلم أميت سين وتشارلي دنمور

1000 دولار، لكنها تدرج الطفل في القاعدة البيانية الوطنية، وهو أمر مفيد للعائلات التي تعترض العودة إلى سوريا.¹⁹

مشكلات عامة للاجئين في تركيا:

يعاني اللاجئون السوريون من صعوبة بالغة باستخراج الكملك، وهناك منافسة بين الدوائر المعنية في بعض ولايات الشريط الحدودي في المماثلة والتأخير، وهو إهمال مقصود من الموظفين، فهم يبدوون بالعمل الساعة العاشرة وينتهون الساعة 12.00 ويتوقفون للغداء حتى الساعة الثانية والنصف، وبعد أن يسجل السوري بياناته وتؤخذ بصماته يُسوّف إلى 3 أو 4 أسابيع لاستلام الكملك، والدوام المتبقي بعد الغداء يكون لتسليم الكملك القديم. فضلا عن ذلك فإنّ الكملك لا ينفع في الحالات التالية:

1. صعوبة الحصول على الكملك .
2. وصحيح أنّ الكملك يؤمن الرعاية الصحية لأصحابه، ولكن تبقى بعض المشكلات فيما يتعلّق به، ومن ذلك:
3. أنّ الأطفال المعاقين والتوحيدين لا يحظون بالرعاية مطلقا، علما أنّهم أشد الناس احتياجا للرعاية الخاصة.
4. أن التسجيل في ولاية يحرم صاحبه من الاستفادة في ولاية أخرى، وكذلك يمنعه من الانتقال إلى مكان آخر.
5. الكملك لا يسمح لصاحبه بالاشتراك بخدمات البلدية كالماء والكهرباء.
6. الكملك لا يسمح لصاحبه بالاشتراك بخدمات البنكية.
7. الكملك لا يسمح لصاحبه بالاشتراك بخدمات الاتصالات.
8. الكاتب بالعدل لا يقبل الكملك وحدها.
9. السوريين القادمون من الطائرات لا يمنحون الكملك رغم ان قدومهم بالطائرات أمر إجباري لأن الحدود البرية مغلقة.
10. إذن الطريق: إنّه الموجود المفقود، فمن ناحية نظرية موجود، لكنه مفقود عمليا.

مشكلات عامة للمقيمين في تركيا:

¹⁹ <http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html>

صعوبة الحصول على الفيزا إلى تركيا، علماً أنّ الأسر السورية صارت منقسمة نصفها هنا ونصفها هناك ولا يستطيعون البقاء ولا يستطيعون القدوم.

طلب الدوائر المعنية لأوراق ثبوتية صادرة عن القنصلية، كشيء سموه المطابقة القنصلية عند التقديم على إقامة العائلة، على الرغم من وجود دفتر العائلة وترجمته.

ختم جوازات بدخول جديد أقل من ثلاثة أشهر، لكنّ المعابر مغلقة منذ سنة.

تأمين صحي سياحي.

رسوم الفيزا والرسوم القنصلية ورسوم التأمين إضافة إلى المصاريف الأخرى المتعددة تجعلها باهظة الكلفة.

تنتهي الإقامات قبل انتهاء صلاحية جواز السفر بستة أشهر على ما أظنّ.

أهلية قيادة السيارة المنتهية.

عدم استفادتهم من قانون استبدال اللوحات السورية بتركية.

مشكلات الأطباء والأكاديميين السوريين

معروف أن للأكاديمي سلماً علمياً يستظلُّ به ويرتقي من خلاله ضمن درجات الترقية العلمية، من مرتبة إلى أخرى، ولا يتمّ هذا الأمر إلا من خلال جامعتة التي يزاول فيها عمله، ضمن شروط علمية محددة، ولا عبار على ذلك.

لكن مجلس التعليم العالي في بؤك يشترط على المواطنين الأترك مطابقة الشهادات مع بلد المنح ((الدانكليك)) إذا كان المنح خارج تركيا، وسُحبَ هذا الأمر على الأكاديميين الأجانب، والآن السؤال المهم: كيف تتمُّ المطابقة بين بلدين لا يوجد بينهما تمثيل دبلوماسي إلا في أضيق صوره؟؟

وإذا ذهبت الشهادات الأصول إلى سوريا فهل ترجع؟

وبناء عليه؛ فإن الترقية العلمية للأكاديميين بحكم المفقودة، وكلّ ما نقدّمه من عمل: بحوث ومؤتمرات وإشراف هو بحكم الرياضة العلمية المجانية التي لا مردود لها.

ومن هنا لاحظنا أن بعض أصدقائنا الأكاديميين هاجروا هجرة ثانية من تركيا إلى دولة لا تطالبهم بهذه المطابقة، وهو مؤشّر خطر، لأنّه إن لم تحلّ هذه القضية فقد يهاجر الباقرن هجرة أخرى.

ومن جانب آخر فنحن نعامل معاملة المواطنين في الواجبات والتكاليف المادية دون معاملتهم في الحقوق، إذ يحسم من المرتب في الشهر الأول 28% وتزداد النسبة شهرياً حتى تصل في نهاية

السنة إلى 40% قسمٌ منها من أجل التأمين وقسمٌ منها للمساعدة بعد التقاعد، والمضحك أنه ليس لنا تقاعد أصلاً.

فضلاً عن أننا نعمل من دون سقف للنصاب، فنصابنا حسب ما تقتضيه مصلحة الجامعة والكلية، وبعض الزملاء وصل نصابه إلى ستٍ وثلاثين ساعة، ولا يُصرف لنا شيءٌ زيادة على المرتب.

مشكلات التعليم

يُنقل عن نقيب المعلمين السوريين في تركيا (مصطفى أسعد) قوله: إن "واقع التعليم السوري في إسطنبول مزرٍ"

وفيما يلي تلخيص لأبرز مشكلات التعليم بمختلف أشكاله: الخاص والعام.

1. ارتفاع الأقساط في التعليم الخاص.
2. غياب المرجعية الموحدة.
3. انخفاض أجور المعلمين.
4. تعتمد كثير من المدارس السورية على مدرّسين غير متخصصين، بينما يعاني أبناء مهنة التدريس من الاستبعاد عن العملية التعليمية.
5. مشكلة في توزيع المدارس على الأحياء السكنية التي يقطنها السوريون في ظل صعوبة التحاق أطفالهم بالمدارس التركية التي لا تدرس باللغة العربية.
6. عدد الطلبة السوريين الذين توجّهوا إلى المدارس حوالي 370 ألفاً، يدرسون في المدارس المؤقتة - ضمن التصنيفات الأربعة- فضلاً عن سبعين ألفاً آخرين التحقوا بالمدارس الحكومية، وحوالي ثلاثمئة ألف طالب سوري باتوا في عداد المتسربين من العملية التعليمية.
7. ويقول تقرير الجزيرة إن المدارس تعتمد المناهج السورية المعدلة بإشراف وزارة التربية المؤقتة، أمّا شهاداتها الثانوية المعتمدة من ذات الوزارة غير معترف بها تركيا أو عالمياً. وأشار إلى أن الحكومة التركية لجأت لعقد الامتحان المعياري للطلبة السوريين الذي يمنحهم اعترافاً تركياً بشهادات تؤهلهم للالتحاق بالجامعات التركية.²⁰

<http://www.turkey-post.net/p-79031/> تقرير عن شبكة الجزيرة 20

8. الطلاب الذين معهم اقامات طلابية ايضا لا يستفيدون من معظم القرارات لانها موجه فقط لاصحاب الكملك.²¹

9. وُضعت المدارس السورية تحت إشراف مدير تركي، غير أنّ المدير التركي لا يستطيع التواصل مع مشكلات الطلاب والمدرسين وحاجات أولياء الأمور تجاه المدرسة، وغالبا ما يعتبر المدرسة السورية مركز إيواء ولجوء.

ثانيا: المقترحات

فيما يخصّ الاندماج الاجتماعي:

1. تعليم السوريين اللغة التركية بكافة مستوياتها لمن يرغب، وعدم الاقتصار على مستوى محو الأمية، لأنّ تعلّمهم اللغة يُسرّع باندماجهم بالمجتمع.
2. حق التملك للعراقي والإيراني واللبناني مسموح، بينما هو ممنوع للسوريين، والسماح به للسوريين يُشعرهم بالاستقرار ويُشجعهم على الاستثمار في تركيا.
3. مراعاة متطلبات رجال وسيدات الاعمال في تركيا الذين افتتحوا منشآت كبيرة أو صغيرة، ومن ذلك التجول في البلاد لكسب أسواق جديدة وبيع منتجاتهم، وفتح حساب او استقبال حوالات حتى لو كانوا لا يحملون جوازات سفر سورية.

فيما يخصّ الأحوال الشخصية:

1. حتّى وزارة العدل في الانتلاق على عمل قاعدة بيانات للأحوال الشخصية السورية، وتوثيق الوقاعات فيها، ورفعها إلى الأمم المتحدة لتوثيقها، من أجل إدراجها في أية تسوية قادمة .
2. مطالبة الأمم المتحدة بالاعتراف بجوازات السفر السورية الصادرة عن الائتلاف، وفرض هذا الاعتراف على الدول الأعضاء.

فيما يخصّ قرارات الحكومة التركية المتعلقة بالسوريين:

²¹ <https://www.facebook.com/syrianingaze/posts/963955063718430>

1. فيما يخص الولادات الجديدة: منح الأطفال المولدين في تركيا الجنسية التركية، جريا مع قوانين الاتحاد الأوربي الذي يمنح المولودين على أراضيها الجنسية مباشرة، وهذا يُشجع على الاندماج بالمجتمع ويُسرّعه.
 2. عدم اعتبار تاريخ انتهاء صلاحية جواز السفر شرطا في انتهاء الإقامة، لأن أغلب الجوازات انتهت صلاحيتها أو تكاد، وخصوصا أنّ صلاحية الجواز 6 سنوات، وقد دخلت كارتتنا الإنسانية في سنتها السادسة.
 3. تخفيض شرط الإقامة لمنح الجنسية من 5 سنوات إلى 3 سنوات.
 4. إلغاء الضرائب عن السوريين أو تخفيفها ما أمكن.
 5. إلغاء قانون المعاملة بالمثل الصادر 1969، ومن مفرزاته الآن أنّه فرض على السوريين فيزا لدخول تركيا، والوضع مختلف الآن عن الحالات الطبيعية.
 6. كل القوانين التي صدرت كانت موجهة فقط لأصحاب بطاقة اللجوء بينما الذين قدموا من سورية تقريبا نصفهم حصل عليها والنصف الآخر حصل على إقامة عمل أو إقامة سياحية علما أنهم جميعا لاجئون بشكل أو بآخر، والمفروض أن تكون القوانين عامة للجميع، مثل قانون السيارات.. إلخ
 7. عدم مطالبة السوريين بأوراق صادرة عن النظام أو قنصليته.
 8. عدم مطالبة السوريين بختم دخول حديث ((اليني غيريش)) لأن الحدود مغلقة منذ سنة.
 9. إنشاء موقع حكومي رسمي باللغة العربي لنشر القرارات الخاصة بالسوريين وربط النسخة المترجمة بالقرار الأصل، لأنّ القرارات التي نسمع بها، نسأل عنها فيؤكّد الموظف عدم وجود هذه القرارات، وكم من إعفاءات للسوريين لم نر لها وجودا إلا على الإنترنت .
 10. المساواة بين الممنوحين إذن العمل والممنوحين إقامة العمل في منح الجنسية.
 11. إنشاء لجنة ارتباط تتشاور معها الجهات الحكومية المعنية قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالسوريين، لأنهم الأدرى بشؤون أنفسهم.
- فيما يخصّ الأكاديميين السوريين:

1. التجاوز عن شرط مطابقة الشهادات العليا مع بلد المنح، للأكاديميين والأطباء ليتمكنوا من مزاولة عملهم، والترقية في عملهم.
2. إعداد نظام داخلي جديد يُنظر لوجود الأكاديميين الأجانب، يُحدّد نصابهم، وإقرار بأجور إضافية للساعات الزائدة عن النصاب لأنّ الأكاديميين السوريين يُكلّون غالبا بنصاب يصل إلى ما يزيد عن ثلاثين ساعة أسبوعيا.

فيما يخص الرعاية الصحية:

1. فتح مستويات للسوريين بكادر سوري لسهولة التواصل بين الطبيب والمريض، ومافي هذا التواصل من فائدة في التشخيص ووصف العلاج المناسب.
2. إعطاء صفة رسمية للمراكز الطبية السورية المفتوحة وتنظيمها رسميا.
3. افتتاح مراكز للمعاقين وأعطائهم ما يكفيهم لمعيشتهم وتأمين أجهزة طبية لهم.²²

فيما يخص السيارات السورية

1. المساواة بين أصحاب الكملك وإقامة العمل فيما يخص السيارات السورية، لأنّ بعض السيارات السورية بعد تمّ استبدال اللوحات، مُنح أصحابها إقامة عمل، مما أدى إلى سحب اللوحات التركية للسيارة، وحجزت السيارات، طبعاً يجب أن يكون هناك حلّ لهذه السيارات غير إخراجها من الحدود.
2. فما العمل من اجلهم وماذا سيحل بسياراتهم.
3. قبول الرخصة الاصلية او وثيقة تملكها من النوتر لاجراء تحويل السيارة السورية دون النظر الى جواز السفر.
4. إلغاء الاذن الجمركي من السيارات التي حوّلت من البنزين إلى الغاز في تركيا.
5. السماح ببيع وشراء السيارات السورية كونها اصبحت لوحاتها تركية، فإن لم يكن مطلقاً بين السوريين على الأقل.
6. قبول الوكالة من أجل تجديد الرخصة أو بيع السيارة.

²² <https://www.facebook.com/syrianingaze/posts/963955063718430>

7. قبول شهادات القيادة، دون النظر الى تاريخ الانتهاء، لأنَّ معظم السوريين انتهت مدة صلاحية شهادات السواعة ويتعرضون للجزاء من قبل المرور.²³

فيما يخص التعليم

1. إنجاز قانون استيعاب المعلمين السوريين الذي صدر منذ 5 اشهر لاستيعاب 11000 معلم، ولم ينجز حتى الآن.
2. مازال هناك أكثر من 350000 طالب لم يستطع دخول المدرسة رغم كل التدابير، وعلينا دراسة المشكلات التي أدت إلى تسربهم من التعليم، وغالبا هي مشكلات مادية، ولذلك إعادة النظر بنظام المساعدات.
3. إيجاد مُنسّق سوري يقوم بمقام المدير الداخلي للمدرسة ويقدم اقتراحاته للمدير التركي.
4. إنشاء لجنة تضمّ نخبة من أولياء الأمور للمساهمة في تصحيح مسار العملية التعليمية.
5. إحداث جامعات خاصة بالسوريين، أو توفير منح أكثر للطلاب السوريين في التعليم الجامعي.

وفي النهاية، وعلى الرغم من كل ما تمّ ذكره من صعوبات ومشكلات من قبل، لا بدّ لنا أن نقدرّ بجميل الحكومة التركية على السوريين الموجودين في تركيا، ونتوجّه إليها بالشكر، ونشكر الهيئة المنظمة والمستضيفة للمؤتمر .

ونسأل الله الفرج القريب لعموم المسلمين، إنّه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله

المراجع:

- <http://www.turkey-post.net/p-40178/>
<http://arabi21.com/story/882057/> دول-اللجوء-تطالب-السوريين-بوثائق-صادرة-عن-النظام-حصرا
<https://www.alaraby.co.uk/society/2014/5/5/> الأحوال-الشخصية-لللاجئين-السوريين-شتات-الروح
<https://www.alaraby.co.uk/society/2014/5/5/> الأحوال-الشخصية-لللاجئين-السوريين-شتات-الروح
<http://www.nasaem-syria.fm/moduls/pageitems/newspage.aspx?ProdId=451>
<https://www.alaraby.co.uk/society/2014/5/5/> الأحوال-الشخصية-لللاجئين-السوريين-شتات-الروح
<http://www.unhcr-arabic.org/545cda746.html>
<http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488>
<http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html>
<http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html>

²³ <https://www.facebook.com/syrianingaze/posts/963955063718430>

<http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488>
http://www.orient-news.net/ar/news_show/82704
<http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488>
<http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html>
<http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488>
<http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html>
<http://www.unhcr-arabic.org/545cda746.html> بقلم أميت سين وتشارلي دنمور
<http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html>
<http://www.turkey-post.net/p-79031/> تقرير عن شبكة الجزيرة